

العراق على طريق اللبنة الأميركية!

من احتواء المقاومة إلى «طائف» جديد

. جورج حداد ❖ .

الخسائر الأميركية في العراق

دخلت إدارة بوش المغامرة العراقية من دون أن تكون لديها خطة واقعية كاملة لتحقيق «السلام الأميركي»، أو لنظام حكم للعراق المحتل «ما بعد صدام».

وقد وُجِهَ الاحتلال الأميركي بمقاومة لم يكن يتوقعها. وحتى الآن، تجلّت الخسائر الأميركية في ثلاثة مظاهر رئيسية:

١ - الخسائر في الأرواح. ذلك أنّ تعداد الجنود الأميركيين وحلفائهم، الذين سقطوا في العراق «بعد الحرب!» أي بعد الاحتلال، فاق عددهم خلال الحرب على نظام صدام. وقد بدأ تملل المجتمع الأميركي يظهر حيال هذه الخسائر، إلا أنّها لا تزال ضمن نطاق «المحمول»، وإن أخذت تؤثر بشكل واضح في المستقبل السياسي لإدارة بوش والجمهوريين.

٢ - هبوط قيمة الدولار الأميركي، بشكل ملحوظ، حيال اليورو والعملات الدولية الأخرى. وإذا كان هذا الانخفاض يؤثر إيجاباً في الصادرات الأميركية، فإنّه يؤثر بشكل سلبي جداً في ميزان المدفوعات الأميركي، وبشكل خاص في التوظيفات والودائع الأجنبية والحسابات الخارجية بالدولار، ومن ثمّ يوجّه ضربةً جديدةً لهيبة الدولار... علماً أنّ الكتلة المالية الأميركية تطمح، من أجل فرض

هيمنتها الدولية، إلى تحويل نيويورك إلى «بنك وبورصة العالم»، والدولار إلى «العملة الدولية» المركزية الأولى التي تغدو معها جميع العملات الدولية الأخرى - بما فيها أو على رأسها اليورو - عملات ثانوية، محلية وإقليمية.

٣ - الارتفاع الدراماتيكي في أسعار النفط، وعجز منظمة الأوبك ذاتها - بالرغم من كلّ ما تُبديه من مرونة و«تعاون» - عن لجم الاسعار. وهذا ما يضع الاقتصاد الرأسمالي العالمي كلّهُ في موضع حرج، ويهدد الميزانية العائلية للمواطن الغربي العادي خصوصاً على أبواب الشتاء. وانعكس هذا الارتفاع في الهبوط المريع للهبية الدولية لـ «القطب الأميركي الأوحده». وقد حاولت الإدارة الأميركية التعويض عن هذا «الفشل الكلوي» في العراق بإجراء عملية اقتلاع لنظام هوغو شافيز في فنزويلا، بالتعاون مع المعارضة العميلة، من أجل السيطرة المباشرة على النفط الفنزويلي، وخصخصته، وتعويض ما يُمكن تعويضه. ولكنها فشلت هنا أيضاً فشلاً ذريعاً، لأنّ الإدارة الأميركية لم تكن قادرة على الذهاب في تحدي نظام شافيز إلى النهاية، أي إلى درجة فتح جبهة جديدة والدخول في مصادمة عسكرية، مباشرة أو غير مباشرة، في فنزويلا.

لقد أدركت الإدارة الأميركية بعد أسابيع قليلة من نجاحها في احتلال العراق عجزها عن القضاء على المقاومة، وعجزها عن تسوية الأوضاع في العراق بما يتلاءم مع مصالحها الجوهريّة ويبرّر ادعاءاتها السابقة. وأحد أهم أسباب هذا العجز هو عدم وجود «حلفاء» عراقيين جديرين يُمكن أن تعتمد تلك الإدارة عليهم. ومثال أحمد الجلبي هو برهان على ما أزعج «التحالفات» الأميركية - العراقية. فحتى هذا البرئيسمان الفاسد والعميل المكشوف لأميركا لم يكن قادراً على أن يكون مفيداً للاحتلال حسب الشروط الأميركية، ولا حتى على الاستمرار كسياسي «عراقي» إلا بوضع مسافة ولو صُوريّة بينه وبين الاحتلال... وإنّ عن طريق محاولة اللعب مع النظام الإيراني ذاته. أما في ما يتعلق ببعض القوى السياسية العراقية الجديدة (التي «اجتهدت» في تبرير التعاون مع الاحتلال بحجة التخلص من نظام صدام ومن ثم التخلص من الاحتلال ذاته، وذلك من خلال مطالبته بتنفيذ وعوده الكاذبة على طريقة «إلحق العيارُ لباب الدار»)، كـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» و«حزب الدعوة» والحزب الشيوعي العراقي، فإنّ هذه القوى قد خسرت الكثير من مصداقيتها

❖ كاتب لبناني مستقلّ مقيم في بلغاريا.

وشعبيتها، ولم تعد قادرةً على فرض أيّ تفاهم أو حل مؤقت تتفق عليه مع الأميركيين. وبصورة من الصور، أصبحت هذه القوى، أو بعضها على الأقل، تلعب لعبة الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من جميع أشكال المقاومة للاحتلال، ولاسيما المقاومة المسلحة التي لا تشارك هي فيها، من أجل ابتزاز الأميركيين سياسياً على قاعدة «إما نحن وإما المقاومة!» (وهي «اللعبة» التي يلعبها عرفات مع الإسرائيليين). والإدارة الأميركية لم تعد غافلة عن هذه اللعبة، وهذا ما يُضعف ثقتها أكثر فأكثر بجميع «حلفائها» العراقيين، الأمر الذي يجعل أيّ صيغة حل قائمة أو مقترحة في وضع مهزوز تماماً.

تطيف العراق

ولكن بالرغم من كل ذلك، فمن السذاجة الاعتقاد أنّ الإدارة الأميركية تقف عاجزة أمام معضلة احتلال العراق. وهنا لا بدّ من الأخذ في الاعتبار الملاحظات التالية، التي تطفو بشكل واضح على سطح الأحداث:

أولاً - «الهدوء» الذي تواجه به الإدارة الأميركية حتى الآن أزمتهما في العراق، بما في ذلك العمليات اليومية المؤلدة للمقاومة المسلحة، والانتفاضات الشعبية الواسعة على غرار الانتفاضة السنية في الفالوجة ثم الانتفاضة الشيعية لتيار السيد مقتدى الصدر.

ثانياً - إنّ الإدارة الأميركية قد اكتسبت وراكمت في العقود الأخيرة تجربةً واسعةً في إدارة الأزمات العربية (فلسطين، لبنان، السودان، إلخ، ناهيك عن العراق). وهي تستفيد أيّما استفادة من تهافت الحركات والأحزاب الوطنية والتقدمية والقومية التي أفسدتها وهمشتها الممارسات السلطوية، والذيلية التاريخية للسوفييات (في ما يتعلق بالشيوعيين)، وتدني مستوى التضامن العربي، وضعف المعارضة العربية الرسمية لسياسة الهيمنة الأميركية.

ثالثاً - بالرغم من التشدد العسكري الذي تُبديه الإدارة الأميركية في الحرب على العراق، إلا أنّها لا تمتلك «الوكيل» العراقي الموثوق والقادر على استلام الساحة، إنّ هي أخذت على عاتقها القيام بعملية «تطهير» عسكرية واسعة غير مضمونة النجاح (أصلاً). ولهذا تجد نفسها مضطرةً إلى أن تنتهج، في الوقت نفسه، سياسةً الاحتواء المرن للواقع الإثني والطائفي والسياسي للعراق. وهذا ما يدفعها إلى أن تتوقف دون حدّ الحسم العسكري النهائي، وأن تحاول التوصل إلى أقصى ما يُمكن من التسويات الأمنية والسياسية مع جميع الأطراف الفاعلة الموجودة على الساحة، أيّ كان موقفها المسبق من الأميركيين. لقد فشلت حتى الآن كلُّ المحاولات لجرّ العراق إلى فتنة طائفية وإثنية على

طريقة الحرب الأهلية اللبنانية. ولكنّ هذا الفشل لم يَمْنَع الإدارة الأميركية من العمل الحثيث والخبث لـ «تطيف» العراق و«كثنته»، تحت الشعارات الكاذبة للديموقراطية وحقوق الإنسان، بل وعلى قاعدة احتواء المقاومة ذاتها ضد الاحتلال. ومن ثم فهي تسعى إلى التعامل مع جميع «قوى الأمر الواقع»، بما فيها أشدّها عداءً للاحتلال، جنباً إلى جنب مع التعامل مع «السلطات المركزية» الدُمَيوية والقوى السياسية المتفاهمة والمتعاونة مع الاحتلال.

وقد لوحظ أنّ القوات الأميركية، تحت الغطاء الكثيف للمعارك الدامية، كانت تفاوض كي تُدخل المدن المقاومة ذاتها، باتفاقات لوقف إطلاق النار مع قوات الأمر الواقع الموجودة على الأرض، والتي هي على علاقة وثيقة بتنظيمات المقاومة. وقد برزَ هذا التكتيك بوضوح في التعامل، المتشدد والمرن في آن معاً، مع انتفاضة الفلوجة، وأخيراً مع انتفاضة النجف الأشرف. وكانت المحصلة السياسية لهاتين المواجهتين:

أ - تكريس وجود قوة طائفية - سياسية محلية، سنية في منطقة الفلوجة وما يسمّى «المثلث السني» والتعامل الندي مع هذه القوة من قبل المحتلين الأميركيين على قاعدة «توازن الخوف»، وإجبار السلطة العراقية الموالية للأميركيين على الاعتراف بتلك القوة

التدويل الأميركي للحل العراقي يمكن
أن يخدم مفتاحاً لشرق أوسط كبير،
تضطلع بالدور المركزي فيه: إسرائيل

والتعامل الفعلي معها بحجة حفظ الأمن
وسلامة المواطنين.

ب - تكريس وجود قوة طائفية -
سياسية، شيعية في مدينة النجف -
الأشرف وغيرها من المدن والمناطق
الشيعية، وإجبار السلطة العراقية
الموالية للأميركيين على الاعتراف بها
والتعامل الفعلي معها أيضاً .

والآن، بعد سنة ونصف على احتلال
العراق، والسقوط المخزي للنظام
الدكتاتوري السابق، أصبح المشهد
السياسي العراقي يتميز بما يلي:

١ - وجود «سلطة» مركزية ضعيفة،
تشارك فيها وتدعمها قوى متنافرة لا
يربطها أي رابطٍ جدي سوى طموحها
إلى تعزيز حصتها في «العراق
الجديد»، من ضمن التعايش السلمي
مع الاحتلال، والوهم بتحويل القوات
المحتلة إلى قوة صديقة للشعب العراقي
المظلوم. إنها «سلطة وطنية» تستمد
شرعيتها وقوتها من وجود الاحتلال،
وهي غير قادرة حتى على حماية
نفسها، ورموزها أنفسهم يضطرون إلى
أخذ الإذن من البيت الأبيض وطلب
حماية الدبابات والهليكوبترات الأميركية
حتى عند الذهاب لقضاء حاجاتهم
الشخصية.

وأما «نجاح» هذه السلطة العراقية في
عقد «المؤتمر الوطني العراقي» في
بغداد أثناء المعركة مع تيار الصدر في

نشير هنا إلى أنّ السّفر المفاجئ للسيد
علي السيستاني للاستشفاء، إبّان معركة
النجف الأشرف، قد جرى استغلاله -
بمعزل عن موافقته المسبقة أم لا - من
أجل إعطاء فرصة لقوات الحكومة
العراقية لتصفية الحساب نهائياً مع
مقتدى الصدر، بالدعم الأميركي، إمّا
باغتياله وإمّا باعتقاله وإمّا بالتفاهم
المباشر معه وإخضاعه لسقف تلك
الحكومة. ولكنّ الذي حدث هو العكس
تماماً: ذلك أنّ عناصر جيش المهدي
سيطرت فعلياً على الصحن الحيدري
الشريف وعلى مدينة النجف الأشرف،
وتبخّرت كلّ عنتريات محافظ النجف
الموالي للحكومة، واضطرت القوات
الأميركية إلى الوقوف عاريةً من أيّ غطاء
«عراقي»، وجهاً لوجه ضد قوات الصدر
والجماهير الشعبية الشيعية. وحينذاك
اضطرت القوات الأميركية إلى أن تُفرض
الصمت والتهديّة على الحكومة والناطقين
باسمها، وإلى الاستنجاد بوساطة
السيستاني، الذي استُقدِم على عجل من
لندن إلى النجف للاضطلاع بدور
الوساطة مع الصدر من جديد. وهكذا
فإنّ الإدارة الأميركية، بالرغم من
استمرار تشدها العسكري، وضعت
نفسها سياسياً على مسافة واحدة من
الحكومة والمرجعية الشيعية العليا الممثّلة
في السيستاني والتّيّار الشيعي المتشدّد
بقيادة مقتدى الصدر. وهكذا نجد أنّ
إدارة الاحتلال لا تعترف فقط بـ

النجف، فلا يغيّر من هامشيتها بل على
العكس يؤكدها. ذلك أنّ صوت هذه
المعركة، برغم محدوديتها الطائفية، قد
طغى تماماً على «وطنية» هذا المؤتمر،
برغم «شمولية» تركيبته العراقية.

٢ - وجود منطقة كردية «مستقلة ذاتياً»،
لم يعد لها من عراقيتها سوى الاسم،
وقد تحوّلت (بفضل قيادتها العشائرية
الشوفينية: البارزانو - طالبانية) إلى
مقرّ وممرّ للاحتلال، وإلى قاعدة
للتهريب والتجسس وكلّ أشكال
التخريب والأعمال العدائية والهدامة
ضد الدولة العراقية والشعب العراقي،
بحجة الانتقام من الاضطهاد الصّدّامي
السابق الذي تُلقى مسؤوليته الآن على
الشعب العراقي والأمة العربية عامةً.

٣ - وجود مساحة سياسية - طائفية،
سنيّة، مركزها الفلوجة، اكتسبت
شرعيتها والاعتراف الواقعي بها، من
قبل المحتلّين أنفسهم، على قاعدة
مقاومة الاحتلال بالذات. وتلتبس قيادة
هذه المساحة بين فلول البعث الصّدّامي
والتّيّار الديني السنيّ.

٤ - وجود مساحة سياسية - طائفية،
شيعية، على المنوال ذاته، مركزها
النجف الأشرف. وتلتبس قيادة هذه
المساحة بين المرجعية الدينية الشيعية
المهادنة، المتمثّلة في السيّد علي
السيستاني، ومرجعية السيّد مقتدى
الصدر المقاومة.

«الاستقلال الذاتي» و«الوضع الخاص» لـ «حلفائها» الأكراد، بل تعترف بهما أيضاً لأعدائهما من السنة والشيعية!

والحق أن الإدارة الأميركية، بامتناعها عن التصفية العسكرية لتيار الصدر، والتصفية الجسدية للصدر نفسه، لم تعبر فقط عن الخشية من تجذير الموقف الشيعي المعارض للاحتلال، بل عن الرغبة أيضاً في إبقاء الخطوط مفتوحة مع هذا التيار، ضمن حدود خطة الاحتواء النسبي ومنع التيار الآخر المعارض للاحتلال، أي التيار السنّي (القاعدة والزرقاوي...)، من «التفرد» بمقاومة الاحتلال - وهو أمر كانت ستترتب عليه انعكاسات شديدة السلبية على الوجود الأميركي في المنطقة، وبخاصة على الأنظمة السنّية الموالية للأميركيين.

ولم يكن من المصادفة، خلال معركة النجف بالذات، أن يطّلع الزرقاوي بتصريح استراتيجي يقول فيه إن هدف جماعته هو إقامة حكومة إسلامية (سنّية طبعاً) في العراق، والانطلاق منه إلى دول الجوار وإلى فلسطين. ومن هنا فإن من مصلحة الأميركيين عدم اقتصاص المقاومة على السنة، وخصوصاً على جماعات مثل «القاعدة» لبن لادن و«التوحيد والجهاد» للزرقاوي. وبعد انتهاء معركة النجف، عمدت القوات الأميركية مجدداً إلى تسخين جبهة الفلوجة من أجل قطع الطريق على

استفادة المقاومة السنّية من الوضع الناشئ في الجنوب، ولاسيما فشل الحكومة العراقية والعجز السياسي لقوات الاحتلال في مواجهة تيار الصدر. وكل ذلك يقود إلى سياسة الاحتواء المزدوج والمتعدد على الطريقة اللبنانية.

٥ - وجود مساحات سياسية - طائفية - إثنوية هجينة، كـبغداد والموصل والبصرة وكركوك، ليست السيطرة فيها على الأرض محسومة، وتتعايش فيها القوات الاحتلالية و«السلطة» المركزية العراقية ومختلف القوى الفاعلة على الأرض. وفي هذا المشهد «اللبناني» المركّب نجد ما يلي:

● أن كل قوة سياسية، طائفية أو إثنوية، تسيطر على «أرضها» الخاصة، وتشارك نسبياً في السيطرة على المناطق المختلطة والهجينة.

● أن «السلطة» المركزية سلطة مفكّكة ومتهافنة سياسياً وهزيلة عسكرياً. ولكنها تتمتع بميزة خاصة لا يشاركها فيها أي طرف آخر، وهي أنها تقوم بدور همزة وصل «عراقية» شاملة: أولاً بين مختلف القوى الإثنية والطائفية والسياسية، بما فيها المشاركة في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال؛ وثانياً بين هذه القوى من جهة والقوات الاحتلالية من جهة أخرى. وبناءً على هذا الدور الوسيط، تسعى هذه السلطة إلى ادعاء تمثيل العراق والحصول على الاعتراف العربي والدولي بشرعيتها العراقية.

«العفش» اللبناني

في هذه الأثناء، تحاول قوات الاحتلال أن تكتفي بدور المشرف العام، وبالحضور الاستراتيجي العسكري والسياسي المرتبط بالشأن الخارجي للعراق، وأن تبتعد قدر الإمكان عن الشؤون الداخلية العراقية التي «تتركها» صورياً للعراقيين أنفسهم.

ويطرح الآن للاستخدام في العراق كل «العفش السياسي» الذي سبق وطرح في لبنان، في ما يتعلق بكيان الدولة:

أ - التقسيم، أي تقسيم البلد إلى عدة دول «مستقلة»، وهو طرح يُقذف في وجه القوى الوطنية والقومية كاحتمال تهديدي نهائي. وفي الوقت ذاته يتم «حفظ خط الرجعة»، وذلك من خلال المعارضة العلنية للتقسيم، من طرف أميركا وحلفائها من الدول الغربية، لأنّ الغرب الإمبريالي غير قادر على نقض اتفاقية سايكس - بيكو السارية المفعول منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من دون إيجاد بديل تاريخي شامل آخر لها.

ب - الفيدرالية، كحل تقسيمي طائفي ضمن «الدولة الواحدة»؛ وهو طرح لا يُخرج عن إطار اتفاقية سايكس - بيكو.

ج - اللامركزية الواسعة، الإدارية - السياسية - الطائفية؛ وهي شكل مخفّف من الفيدرالية.

تحاول قوات الاحتلال التقليل من احتمالات
الصدام بالمقاومة، بحيث تتحول هذه إلى
حرس للنفوذ الأميركي من موقع معاداته

د - وأخيراً لا أخيراً، تكريس نظام طائفي «لبناني» هش، تكون فيه كل طائفة أشبه بدولة ضمن الدولة، وتكون فيه الدولة المركزية كياناً طائفيًا مخلعاً قائماً على تسوية بين القوى الإمبريالية الغربية المتسلطة من جهة، والقوى الإقليمية النافذة التي تتحكم بهذا الكيان من جهة ثانية. ومثل هذا الكيان اللبناني المنسوخ لا يُمكنه، تماماً كـ «الأصل»، أن يعيش لحظة واحدة خارج إطار التسوية الدولية - الإقليمية التي تدعم وجوده، بل هو معرض للانهار بكمسة زر من أي طرف من أطراف تلك التسوية.

وفي هذا السياق، تحاول قوات الاحتلال التقليل من احتمالات الاصطدام المسلح بالمقاومة، عن طريق عقد اتفاقات الهدنة ووقف إطلاق النار هنا وهناك مع قوى المقاومة - الوطنية والطائفية والعشائرية - بحيث تتحول هذه القوى ذاتها إلى حرس للاحتلال (وبمعنى أوسع: للنفوذ الأميركي) من موقع معاداته.

لقد أتيج للإدارة الأميركية تطبيق هذه الوصفة اللبنانية على العراق بسبب انحراف بعض القوى الوطنية كالحزب الشيوعي العراقي، والضعف الشديد لبعضها الآخر كالناصرين والبعثيين، وبسبب التطييف البنيوي للمقاومة الوطنية ذاتها للاحتلال، تماماً كما جرى في لبنان.

ولكنّ مما لا شكّ فيه أنّ مثل هذا الوضع وضع انتقالي غير ثابت، ولا

يضمّن قيام دولة عراقية تمتلك الحد الأدنى من الثبات والمصادقية والمشروعية الوطنية. وهو ما يُشبهه، من هذه الزاوية وحسب، وضع «الدولة» اللبنانية قبل (وبعد!) اتفاقية الطائف. والإدارة الأميركية تستغل هذه الحالة في اتجاهين:

عراقياً: باللعب على الجميع، ووضع الجميع ضد الجميع، والابتزاز السياسي والعسكري والأمني للجميع، للحصول على شتى التنازلات، وتطبيق سياسة الاحتواء و«الخطوة خطوة» التي سبق للإدارة الأميركية أن طبقتها إيرانياً وعراقياً ولبنانياً وفلسطينياً.

إقليمياً ودولياً: بتخويف العالم أجمع، ولأسيما الدول الحليفة لأميركا والدول المجاورة للعراق، بما يُمكن أن يشكّله العراق من تهديد «إرهابي» ونفطي في حال بقاء الوضع فيه على ما هو عليه. وتأتي عمليات الخطف والتصفيات الدموية غير المبررة بحق الأجانب وغير العراقيين لتعزّز «الحجج» الأميركية على هذا الصعيد. ويكفي أن نشير هنا إلى خطف الصحفيين الفرنسيين والناشطتين الإنسانيّتين الإيطاليتين (المعروف عنهم أنّهم من معارضي الحرب على العراق)، وقتل المواطنين اللبنانيين والباكستانيين وغيرهم... وكلّهم أبرياء.

وتسعى الإدارة الأميركية، عبر هذا وذاك، إلى التخلص من آثار مغامرتها العراقية، وتحميل العالم المسؤولية، وفرض صيغة

«حلّ دولي» للمشكلة العراقية، التي أوجدتها هي نفسها، على طريقة «اتفاق الطائف» للبنان، و«مؤتمر لندن» لافغانستان، و«خارطة الطريق» لفلسطين! ونظراً إلى ما يمثله العراق من أهمية استراتيجية على الساحتين العربية والإسلامية، وعلى مختلف المستويات، فإنّ التدويل الأميركي لـ «الحل العراقي» يُمكن أن يخدم مفتاحاً لإعادة إنتاج اتفاقية سايكس - بيكو في صيغة أميركية جديدة لـ «شرق أوسط كبير» تضطلع بالدور المركزي فيه: إسرائيل، طبعاً!

خاتمة: نحو «طائف» عراقي

من خلال المعطيات القائمة، يُمكن تلخيص الخطة الأميركية العامة الجاري تطبيقها على العراق بما يلي:

١ - احتواء مختلف القوى الموجودة على الأرض، مع إعطاء الأولوية والامتيازات للقوى «المتعاونة»؛ وتحجيم القوى المعارضة؛ ومحاصرة القوى المقاومة ومحاوله إيجاد نقاط التقاء معها على قاعدة «عدوّ عدوك صديقك». وهذا يقتضي عدم القضاء على أية قوة موجودة على الأرض، حتى لو كانت من أشدّ المعارضين للاحتلال، انطلاقاً من استراتيجية «إدارة الأزمة» في العراق لا حلّها، وبالتالي عدم حلّ أيّ معضلة عراقية أيّاً كانت - طائفية، أو عشائرية، أو سياسية، أو اقتصادية.

٢ - الإفادة من وجود المصالح المتضاربة والمتقاطعة للقوى الإقليمية في العراق من أجل إقامة «مسألة عراقية»، ومحاولة إيجاد «رباعية» إقليمية تهتم بالشأن العراقي وتتألف من: إيران الشيعية غير العربية، وتركيا السنّية غير العربية، والسعودية السنّية العربية الموالية لأميركا، وسوريا العربية «غير السنّية» المعارضة لأميركا.

٣ - الإفادة من الأهمية الدولية للعراق بهدف تدويل «المسألة العراقية»، بإشراف أميركا، على طريقة تدويل

«المسألة الفلسطينية»، وإيجاد شكل جديد لرباعية دولية تتألف من أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة، على غرار «رباعية» فلسطين.

٤ - التوصل إلى عقد «مؤتمر طائف» خاص بالعراق، على غرار «مؤتمر الطائف» الذي عُقد لـ «حل» الأزمة اللبنانية.

٥ - نظراً لعوامل دولية وإقليمية هامة (أ. العلاقة الثلاثية المميزة: الأميركية -

الإسرائيلية - التركية. ب - الورقة التركمانية. ج - الورقة الكردية. د - الورقة السنّية. ه - ورقة نهر الفرات. و - ورقة المصبّ النفطي خارج الخليج وخارج سوريا. ز - الرغبة الأميركية - الإسرائيلية الجامعة في تقليص أيّ دور عربي، وتقليص النفوذ الإيراني في العراق)، فإنّ من المرجّح أن تلقى أميركا بكلّ وزنها، وأن تسعى لأنّ تجرّ معها الاتحاد الأوروبي وروسيا، كي تكون تركيا - لا السعودية هذه المرة - هي «طائف» العراق.

بلغاريا